

وثيقة معلومات المشروع

التمويل الإضافي

رقم التقرير: PIDA12951

اسم المشروع	منحة التمويل الإضافي لمشروع تحسين أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي (P151032)
اسم المشروع الأصلي (المشروع الأم)	مشروع تحسين نظام إمدادات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة (P101289)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	الضفة الغربية وقطاع غزة
القطاع / القطاعات	إمدادات المياه (50%)، والصرف الصحي (25%)، والإدارة العامة - المياه، والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (25%)
الموضوع/ المواضيع	الخدمات في المناطق المدنية والمساكن للفقراء (100%)
أداة الإقراض	تمويل مشاريع استثمارية
معرف المشروع	P151032
معرف المشروع (المشروع الأم)	P101289
الجهة/ الجهات المقترضة	منظمة التحرير الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية
الوكالة المنفذة	سلطة المياه الفلسطينية
فئة التصنيف البيئي	الفئة "ب" - تقييم جزئي
تاريخ إعداد / تحديث وثيقة معلومات المشروع	16 تشرين أول / سبتمبر 2014
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة	30 تشرين أول/ أكتوبر 2014
قرارات	
قرارات أخرى	

1. لقد تمخض الصراع الذي اندلع مؤخراً في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من تموز/ يوليو وحتى 26 آب/ أغسطس 2014 عن ترك آثار مدمرة. وبحسب التقديرات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- أوتشا- فقد لقي نحو 2,131 شخصاً حتفهم بالإضافة إلى إصابة ما يقرب من 11,000 شخص، ناهيك عن أن هذا الصراع قد تسبب في تشريد ما نسبته 28 بالمائة من الغزيين الذين تركوا دون مأوى من جراء هذا الصراع. وقبل اندلاع هذا الصراع، تم تشكيل حكومة توافق فلسطينية بقيادة الرئيس عباس في أيار/ مايو 2014، مع مجلس وزراء تكنوقراط تتألف عضويته من أشخاص ذوي كفاءات لا ينتمون لأي من الأحزاب السياسية، إنما يحظون بدعم واسع من كافة الأطراف الفلسطينية. أما على صعيد معدل النمو الاقتصادي، الذي أخذ بالتراجع منذ العام 2012 نتيجة لانخفاض حجم المساعدات الأجنبية، فقد شهد مزيداً من التراجع ليصل إلى نسبة أقل من 2 بالمائة في العام 2013. بالإضافة إلى ذلك، فقد تضرر قطاع غزة على وجه الخصوص، كما شهدت اقتصادات الضفة الغربية وغزة حالة من الركود خلال العام 2014 نتيجة لإغلاق الأنفاق غير الشرعية مع مصر، والتي كانت بمثابة القناة التجارية الرئيسية للواردات والصادرات. وبحسب التقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد وصل معدل النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام 2014 إلى ما نسبته 1 بالمائة (0.5 بالمائة في الضفة الغربية و 4 بالمائة في غزة). من جهة أخرى، فقد أفضت القيود الإسرائيلية المفروضة على النشاط الاقتصادي، ولا سيما القيود المفروضة على النشاط التجاري وعلى حرية الحركة والتنقل والوصول إلى زيادة كبيرة في تكلفة التجارة وجعلت من استيراد العديد من مدخلات الإنتاج إلى الأراضي الفلسطينية أمراً مستحيلاً.
2. إن القيود المفروضة على الصادرات والواردات وعلى حرية حركة وتنقل الأشخاص في غزة هي قيود شديدة على وجه الخصوص. فقد جرى فرض القيود على كافة أشكال حركة وتنقل الأشخاص والبضائع من وإلى غزة منذ شهر حزيران/ يونيو 2007. ومنذ العام 2010، تم التخفيف من هذه القيود الإسرائيلية بحيث سُمح بإدخال بعض مواد البناء، إنما مع استمرار منع عمليات التصدير من غزة التي كان لا بد من توجيهها إلى بلد ثالث (وهذا البلد لم يكن إسرائيل ولا الضفة الغربية، التي كانت تقليدياً تستوعب ما نسبته 85 بالمائة من صادرات غزة). ونتيجة لهذا التراجع في النشاط الاقتصادي، فإن معدلات البطالة بالتالي تزداد؛ فقد وصلت معدلات البطالة بحلول منتصف العام 2014 إلى 26 بالمائة: 16 بالمائة في الضفة الغربية مع ونسبة مذهلة بلغت 45 بالمائة في غزة. وتعاني فئتا النساء والشباب من مستويات عالية للغاية من البطالة، بنسبة 40 بالمائة لكل فئة. كما يتم توظيف ما نسبته 23 بالمائة تقريباً من القوى العاملة من قبل القطاع العام، وهي نسبة عالية

على نحو غير مألوف وتعكس الافتقار إلى الدينامية في القطاع الخاص. كما يعيش ربع العدد الإجمالي للفلسطينيين في حالة فقر وفقاً لمعطيات خط الفقر الوطني الذي يعتمد على رزمة الاحتياجات الأساسية من البضائع، في حين تصل معدلات الفقر في غزة ضعف معدلاتها في الضفة الغربية.

3. ولم يتم العمل بعد على قياس حجم الأثر الذي خلفه الصراع على الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه كان بلا شك أثراً شديداً. وتقدر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بالمقارنة مع التوقعات لفترة ما قبل الصراع بأكثر من 0.65 مليار دولار أمريكي، ناهيك عن أن النشاط الاقتصادي في غزة قد توقف لمدة شهرين تقريباً. وبحسب توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد الفلسطيني سيشهد انكماشاً بنحو 4 بالمائة في القيمة الحقيقية، مع نمو متوقع بنسبة 15 بالمائة لغزة و 0.5 بالمائة للضفة الغربية في العام 2014.

4. وقد ألحق الصراع دماراً كبيراً طال البنية التحتية. وتعتبر احتياجات القطاع في مجال أنشطة الإغاثة الفورية ومساعدات الإنعاش المبكر احتياجات كبيرة وملحة. من جهتها كانت السلطة الفلسطينية قد عملت على إعداد استراتيجية وخطة شاملة للتعامل مع تبعات الصراع في غزة. وكمرحلة أولى في عملية التخطيط، فقد لجأت السلطة الفلسطينية إلى إطلاق دراسات لتقييم حجم الأضرار في قطاعات معينة. وقد جرت مشاركة "الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة" مع البنك الدولي ومع عدد آخر من الشركاء المانحين. وتتضمن هذه الخطة تحديد رؤية لأنشطة إعادة إعمار غزة والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي؛ وتحديد التقديرات الأولية للأضرار؛ والمبادئ الواجب اتباعها لتنفيذ الخطة. ونظراً لأنه لم يجر بعد استكمال التقييمات الكاملة لحجم الأضرار والاحتياجات لكافة القطاعات ذات الصلة، فإن هذه الخطة ستكون وثيقة حية على مدى الأشهر القليلة القادمة.

5. إن القيمة الإجمالية لحجم الأضرار والاحتياجات هي غير معلومة تماماً حتى الآن إلا أنها من المرجح أن تكون بمليارات الدولارات الأمريكية. وقد كان البنك الدولي نشطاً منذ المراحل المبكرة لإطلاق الجهود المشتركة الرامية إلى تصميم خطة إنعاش وإعادة إعمار لقطاع غزة. وقد طلبت السلطة الفلسطينية من كل من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي العمل على تولي قيادة عمليات التقييم لمرحلة ما بعد تقييم الاحتياجات الإنسانية في القطاع، والتي ستكون مُدخلاً بالغ الأهمية لتمكين السلطة الفلسطينية من مراجعة واستكمال الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. وبناءً على طلب السلطة الفلسطينية، فإن البنك الدولي سيسهم أيضاً في عمليات تقييم الأضرار في القطاعات التي يتم فيها تنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي كشريك تنموي للسلطة الفلسطينية. وتشمل هذه القطاعات المياه والصرف الصحي، والطاقة بالإضافة إلى قطاع تطوير البلديات.

6. وتشير التقييمات السريعة لتقدير حجم الأضرار التي طالت البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي إلى أن حجم الأضرار يبلغ نحو 34 مليون دولار أمريكي؛ بالإضافة إلى نحو 42.5 مليون دولار أمريكي هي

قيمة الأضرار التي طالت قطاع الكهرباء. في حين تقدر قيمة الأضرار التي طالت البنية التحتية البلدية والمرافق العامة بأكثر من 58 مليون دولار أمريكي، ويستنتى من هذا الرقم قيمة الأضرار التي طالت البنية التحتية والشبكات التي تملكها وتشغلها المرافق الخدمائية أخرى.

#### السياق القطاعي والمؤسسي

7. بالنسبة لقطاع المياه، فقد عملت سلطة المياه الفلسطينية على إعداد دراسة لتقييم حجم الأضرار التي طالت هذا القطاع استناداً إلى نتائج الجرد المنفذ من قبل مصلحة مياه بلديات الساحل لتحديد الأضرار والآثار الأكثر وضوحاً. ويظهر هذا التقييم (أنظر الجدول رقم 1) بأنه قد تم حتى الآن تقدير قيمة الأضرار بنحو 34 مليون دولار أمريكي. وتعتبر الآثار المترتبة على هذه الأضرار كبيرة وكارثية على الأرجح. ونتيجة للأضرار التي طالت آبار المياه فقد نشأ نقص في إمدادات المياه ناهيك عن أنه يجري حالياً تفريغ نحو 12,000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي (أي ما يعادل حجم مياه الصرف الصحي التي ينتجها حوالي 1,800,000 شخص) دون أي ضبط أو رقابة، الأمر الذي يؤثر على مناطق المياه الجوفية من حيث تسرب مياه الصرف الصحي إليها، بالإضافة إلى ترك أثر سلبي على المناطق السكنية وعلى البحر، في نهاية المطاف. إن سوء وضع الصرف الصحي هو إحدى الشواغل الرئيسية نظراً لأنه قد يكون من شأنه تحفيز الانتشار السريع للأمراض المنقولة عن طريق المياه. وتشير التقارير المنقولة من قطاع غزة إلى أنه، وفي ذروة الصراع والأعمال العدائية التي شهدتها القطاع، فقد توقف عمل نحو 40 بالمائة من مصادر المياه لقطاع غزة في المنطقة الشرقية من غزة إما من جراء الأضرار المباشرة التي لحقت بها، أو بسبب الأضرار التي أثرت على إمدادات التيار الكهربائي، فضلاً عن الافتقار إلى الوقود اللازم لتشغيل المولدات الاحتياطية، الأمر الذي حدّ من نسبة السكان الذين يحصلون على إمدادات المياه من خلال الشبكة لتصل إلى 20 بالمائة فقط. بالإضافة إلى ذلك، فقد لقي 8 موظفين من أفراد طاقم مصلحة بلديات مياه الساحل حتفهم بينما كانوا يحاولون تنفيذ عمليات إصلاح طارئة للأعطاب التي طالت البنية التحتية الحيوية.

وسيتّم من خلال منحة التمويل الإضافي المقترحة إعادة هيكلة أنشطة المشروع وتوسيع نطاقها من أجل توفير التمويل لأنشطة إعادة التأهيل الطارئ للبنية التحتية لقطاع المياه التي تضررت من جراء الصراع العنيف الذي اندلع في قطاع غزة وامتد من تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس 2014. وقد جرى العمل على مراجعة الهدف التنموي للمشروع بالإضافة إلى توسيع نطاق المشروع من أجل توسيع نطاق الأنشطة الجارية لتشمل: (أ) إعادة التأهيل الطارئ للبنية التحتية المتضررة لقطاع المياه وذلك من أجل استعادة الخدمات الأساسية في مجال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي؛ (ب) توفير الدعم التشغيلي للوكالة المنفذة؛ وأيضاً (ج) إدارة المشروع. ويتم العمل على تحديث إطار النتائج ليعكس التراجع في القيم المستهدفة الأصلية نتيجة للأضرار ولإدراج المؤشرات لإعادة التأهيل الطارئ. وسيتّم تمديد

موعد إغلاق المشروع حتى تاريخ 31 كانون أول/ ديسمبر 2017.

وتتماشى منحة التمويل الإضافي المقترحة مع الفقرة 12 من وثيقة السياسات التشغيلية 10.00 بعنوان "تنفيذ مشاريع في أوضاع وجود حاجة ملحة للمساعدة أو قيود على القدرات". وستجري مراجعة مغلف التمويل لمنحة التمويل الإضافي إذ أنه يرجح لممولين آخرين الالتزام بمساهمات مالية لمنحة التمويل الإضافي هذه على مدى مرحلة الإعداد والتقييم.

## II. الهدف التنموي/ الأهداف التنموية للمشروع

### A. الأهداف التنموية للمشروع الحالي - المشروع الأصلي

يتمثل الهدف التنموي للمشروع في تحسين نوعية المياه المزودة وتحقيق الكفاءة في عملية تقديم خدمات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في غزة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال (أ) إعادة تأهيل وتوسيع أنظمة المياه والصرف الصحي القائمة، وأيضاً (ب) تعزيز قدرات مصلحة مياه بلديات الساحل للمحافظة على استدامة خدمات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

### B. الأهداف التنموية للمشروع المقترح - منحة التمويل الإضافي

يتمثل الهدف التنموي لهذا المشروع في تحسين نوعية وكفاءة خدمات إمدادات المياه وعملية تقديم خدمات الصرف الصحي في غزة والمساعدة في استعادة الخدمات الأساسية المقدمة في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي، وذلك من خلال (أ) إعادة تأهيل وإعمار أنظمة المياه والصرف الصحي القائمة، وأيضاً (ب) تعزيز قدرات مصلحة مياه بلديات الساحل للمحافظة على استدامة خدمات المياه والصرف الصحي.

## III. وصف المشروع

### اسم المكون

استعادة وتحسين مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

### التعليقات (اختياري)

### اسم المكون

بناء القدرات والدعم التشغيلي لمصلحة مياه بلديات الساحل وتغطية تكاليفها المتكررة.

### التعليقات (اختياري)

اسم المكون

إدارة المشروع، والرصد والتقييم

التعليقات (اختياري)

#### IV. التمويل (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

0.00	إجمالي قيمة التمويل المتاح من البنك الدولي:	15.00	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
	<b>القيمة</b>		<b>مصدر التمويل</b>
	0.00		الجهة المقترضة
	12.00		الشراكة من أجل تطوير قطاع المياه والتنمية الحضرية في الضفة الغربية
	3.00		تمويل خاص
	15.00		المجموع

#### V. التنفيذ

إن الجهة المتلقية للمنحة هي منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية. وستعمل السلطة الفلسطينية على تنفيذ هذا المشروع من خلال سلطة المياه الفلسطينية لمنفعة سكان قطاع غزة وبما يتماشى والاتفاقيات القانونية المبرمة بين البنك الدولي والجهة المتلقية. وسيتم تنفيذ الأعمال اليومية لتنفيذ المشروع من قبل وحدة إدارة المشروع وبالتشاور مع مصلحة مياه بلديات الساحل وذلك من خلال الترتيبات المشتركة بين الوكالات. وقد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بين سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل بحيث يتم بموجب هذه المذكرة تحديد العلاقات، والأدوار والمسؤوليات بين كلا الكيانين والتي ينبغي أن يتم تطبيقها خلال مرحلة تنفيذ المشروع. وستكون سلطة المياه الفلسطينية مسؤولة عن الجوانب الانتزاعية والإجراءات الوقائية المرتبطة بعملية تنفيذ المشروع وذلك من خلال وحدة إدارة المشروع التي جرى العمل على استحداثها مسبقاً. وتتيح وحدة إدارة المشروع لمصلحة مياه بلديات الساحل الخدمات الاستشارية، والبضائع والأعمال التي تكون ذات فائدة لمصلحة مياه بلديات الساحل والتي يتم تمويلها من عائدات الصناديق الاستثمارية التي يديرها البنك الدولي. وقد اتفقت كافة الأطراف على أن تواصل مصلحة مياه بلديات

الساحل تشغيل وصيانة المرافق بعد استكمال أعمال إنشائها، وإعادة إعمارها وتأهيلها.

#### VI. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

لا	نعم	سياسات الحماية التي حددها المشروع
	X	التقييم البيئي OP/BP 4.01
X		الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
X		الغابات OP/BP 4.36
X		إدارة الآفات OP 4.09
X		الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
X		الشعوب الأصلية OP/BP 4.10
X		إعادة التوطين غير الطوعي OP/BP 4.12
X		سلامة السدود OP/BP 4.37
X		المشاريع على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
X		المشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60

#### تعليقات (اختياري)

#### VII. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

##### البنك الدولي

الشخص المخول بالاتصال: ايداد الرمال  
المسمى الوظيفي: المختص المسؤول في مجال البنية التحتية  
رقم الهاتف: 5366+6535  
عنوان البريد الإلكتروني: [iramal@worldbank.org](mailto:iramal@worldbank.org)

##### المقترض/ الزبون/ المستلم

الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية  
الشخص المخول بالاتصال: وزارة المالية  
المسمى الوظيفي: وزارة المالية  
رقم الهاتف:  
عنوان البريد الإلكتروني: [mofirdg@palnet.com](mailto:mofirdg@palnet.com)

##### الوكالات المنفذة للمشروع

الاسم: سلطة المياه الفلسطينية  
الشخص المخول بالاتصال: وحدة إدارة المشروع  
المسمى الوظيفي:

رقم الهاتف:  
عنوان البريد الإلكتروني:

VIII. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على:

البنك الدولي  
شارع H 1818، مدينة نيو يورك  
واشنطن، 20433  
هاتف: (202) 458-4500  
فاكس: (202) 522-1500  
الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>